الأمم المتحدة

A/66/561

الجمعية العامة

Distr.: General
17 November 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

البند ٨٣ من جدول الأعمال

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

لقد اندهشنا حين علمنا أن ثمة مشروع قرار بعنوان ”الهجمات الإرهابية المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية“ (A/66/L.8) مقترح في إطار البند ١١٨ من جدول أعمال الجمعية العامة، وهو مشروع يشير إلى المؤامرة المزعومة ضد سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن. وهذا تحرك غير مسبوق، بكل ما قد يترتب عليه من آثار على مصداقية الأمم المتحدة. وأود، في هذا الصدد، أن أوضح ما يلي:

١ - إن مقدِّم المشروع، بتقديمه لمشروع القرار هذا، يدعو الجمعية العامة إلى النظر في ادعاء غير مدعوم بالأدلة، وهو ما يمكن اعتباره تحركا غير مسبوق، وبالتالي غير مقبول. ومع أنه يجوز للجمعية العامة، بموجب المادة ١٠ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تنظر في أي مسألة، فإنه من المؤكد أن إدراج مسائل افتراضية ظرفية غير مدعومة بالأدلة في جدول أعمال هذه الهيئة الموقرة من شأنه أن يلحق بها ضررا كبيرا. والحالة التي بين أيدينا خير مثال على ذلك. فإذا سمحت الجمعية العامة بتقديم هذا المشروع والنظر فيه، فإن هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة قد يتحول إلى ساحة لتصفية الحسابات السياسية عن طريق تقديم مشاريع قرارات لا تعد ولا تحصى بشأن المسائل الخلافية، وهو ما ينبغي الحرص على تفاديه. وعليه، فإن هذا الإجراء، في حال المضي قدما فيه، من شأنه أن يقوّض بدرجة كبيرة دور الجمعية العامة وسلطتها ونزاهتها ومصداقيتها، باعتبارها الهيئة السياسية العالمية العليا للأمم المتحدة.

171111 171111 11-59713 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وعلاوة على ذلك، فإن مقدم المشروع، باقتراحه إدراج مشروع القرار هذا في إطار بند جدول الأعمال المعنون ''استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب''، يعتزم استغلال هذه الوثيقة المهمة التي هي رمز للتوافق العالمي ضد الإرهاب. ولا شك أن مثل هذا التحرك ذي الدوافع السياسية سيقلّل من أهمية ومصداقية هذه الوثيقة التوافقية الرئيسية.

٣ - وإن موقف الولايات المتحدة إزاء المؤامرة المزعومة، والذي بدأ بحملة إعلامية مدوية ضد إيران، إضافة إلى سياساتها العدائية منذ زمن بعيد، هو موقف غير بنّاء يكشف مرة أخرى عن نواياها السيئة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الحكومة قد دعمت أعمالا إرهابية ضد جمهورية إيران الإسلامية، راح ضحيتها العديد من الإيرانيين، بمن فيهم الدبلوماسيون، وفقا للأدلة الدامغة المتاحة، والتي قُدّم بعضها إلى الأمين العام للأمم المتحدة.

٤ - وكما شرحت في رسالتيَ المؤرختين ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ (A/66/513-S/2011/633) و ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (A/66/546-S/2011/696)، فإن حكومتي ترفض رفضا قاطعا ضلوع أي من مسؤوليها أو أجهزتها في المؤامرة المزعومة ضد سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن، كما ورد في الادعاءات.

٥ - وتجدّد جمهورية إيران الإسلامية تأكيد التزامها الكامل بالوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٧٣ المتعلقة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها.

٦ - وينبغي للدول الأعضاء أن تحذَر الآثار السلبية لهذا التحرك، الذي يتناقض، شكلا ومضمونا، مع ميثاق الأمم المتحدة وإعلان عام ١٩٧٠ بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٨٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) محمد **خزاعي**
الممثل الدائم